

فهو عين اليقين ، وإن كان عليه دمنة إنكلترا فهو حق اليقين  
قط . وإن كان عليه دمنة فرنسا فهو اليقين ، أما إن كان  
مصنوعا في الشرق فليس فيه إلا البطلان !

ولا تترركم أسماؤم الكبيرة، فإنها طبول، وإنهم بلا عتول،  
أو إنهم لا يستعملون عقولهم . إني أقول الحق والله لست أريد  
السباب

وطالما ناظرت رجلا من هؤلاء فكنت آتيهم بكلمة مزورة  
لإمام من أئمتنا فيسخرون منها ، فآتى بأخرى في معناها لعالم أو  
فيلسوف من أوروبا أو أمريكا فيخضعون ويخشعون ويسلمون  
والذي يثبت لكم أن كلامهم تقليد بلا فهم ، هو أنهم سمعوا  
الأفرينج يقولون بفصل الدين عن السياسة ، قتلوا بذلك وكرروه  
حتى صار من الحديث المأدب والكلام المألوف ، ولم يفهموا إلى الآن  
ماذا يريد الأفرينج بلفظ الدين

الدين عند الأفرينج هو الذي يحدد صلة الإنسان بالله . لذلك  
قالوا : الدين لله والوطن للجميع ، وقصروا الدين على الكنييسة  
ونحن لانزاع في شيء من هذا ، ولا أقول بأن للدين ( بهذا  
المعنى ) صلة بالسياسة ، ولا نقول بأن له دخلا في الدولة ، ولكن  
ماذا نصنع إذا كان الإسلام يختلف بطبيعته عن النصرانية وعن  
الأديان الأخرى ، بأن كان فيه ما يحدد صلة الإنسان بالله وهو  
الدين ( العبادات ) ، وكان فيه ما يحدد صلته بأهله وأسرته ،  
( الأحوال الشخصية ) ، وكان فيه ما يحدد صلوات الناس بعضهم  
بعض ( العائلات ) وكان فيه حقوق عامة جزائية ( العقوبات )  
ودستورية ( أحكام البيعة وما يتصل بها من مباحث الفقه ) ،  
وكان فيه حقوق دولية عامة تحدد صلوات الدول بعضها ببعض ،  
وخاصة تحدد صلوات رعيا دولة بدولة أخرى ، كل هذا في الإسلام  
وهو موجود في كل كتب الفقه ، فهل يمكن أن نفصل بعضه عن  
الإسلام ؟ هل يريد هؤلاء المجددون القلدون أن نحذف سورة  
براءة سلا من القرآن لأنها من الحقوق الدولية وليست من الدين ،  
كما يفهم الأفرينج من كلمة الدين ؟

•••

نحن لا نريد أن ندخل الدين ، الذي هو العبادات ، أي -  
الصلاة والصوم - في الدولة ، ولكن لانستطيع أن نقيم دولة أو

## دولة بلا دين ؟!

ما هذا الكلام الفارغ الذي نقرأه في بعض صحف مصر ؟ فن  
دعوة إلى حذف النص على دين الدولة من الدستور . ومن انتقاد  
لدولة الدينية ، ومن أمثال ذلك تقيض به الصحف ، وتنطلق به  
الأقلام ؟

والمجيب أن هؤلاء الذين يأتون بهذا الكلام ، لا يعرفون  
الإسلام ، ولا يعرفون علوم العصر ؟ فهم يقررون بأن مصر هي  
الدولة الوحيدة التي نص في دستورها على أن دينها الإسلام ، مع  
أن الثنتين الثقافة القانونية يعلمون أن على ظهر الأرض اليوم تسع  
عشرة دولة قد اشتمل دستور كل واحدة منها على مثل هذا النص  
هي : السويد والنرويج والدانمارك وإيرلنده والأرجنتين وباراغواي  
وبوليفيا وكولومبيا وبيرو وكوستاريكا وبناما وإيران وبولونيا  
ورومانيا وتيكاراغو والأفغان واليونان وبلناريا وسيام ، حتى أن  
منها من نص في دستوره على مذهب معين كالليونان وبلناريا  
( الأرثوذكسية الشرقية ) وبولونيا ( الكاثوليكية الرومانية ) ،  
ورومانيا ( الأرثوذكسية الرومانية ) ، وتيكاراغو وبوليفيا  
والأرجنتين وباراغواي ( الكاثوليكية الرسولية الرومانية ) ،  
وإيران ( الجعفرية الاثنا عشرية ) ، والسويد ( الإنجيلية اللبيرة  
على الصورة التي رسمتها طائفة أوغسبورغ الطاهرية وأقرها مجمع  
أوبسال سنة ١٥٩٣ ) ، ونرويج والدانمارك ( الإنجيلية اللوثرية ) ،  
وإيرلندا وبيرو ( الكاثوليكية الرسولية الرومانية ) ، وبناما  
( الكاثوليكية )

ونحن نقول هذا لا لنكسب لتفضيتنا دليلا ، وتقيم على دعوانا  
بينه ، بل لأننا نعلم أن هؤلاء الكتاب ، الداعين إلى حذف النص على  
الدين من دستور مصر ، لا يفهمون بالحجة والنطق والبرهان ، ولا  
يميزون بين الرأي والرأي ، بمقدار ما فيه من حق وباطل ، بل بالدمغة  
التي يقرؤونها عليه ، فإن كان عليه دمنة أمريكا ( Made in U.S.A )

ومن سيكون الضحية؟ نحن الآن أكثر هؤلاء لا بيوت لهم ولا بنات ولا أخوات، هم عزاب ففاق يريدون أن نطلق لهم العنان، ليعيشوا في بناتنا وأخواننا فساداً، فهل نكون رجبين جامدين إن قلنا لهم: مكانكم إنا لا نستطيع أن نسمح لكم بهذا؟

إننا حين ندعو إلى الدين، وإلى الدولة الإسلامية، إنما ندافع عن أعراضنا وأموالنا، فهل علينا في هذا ملام؟  
نعم إن الديمقراطية حكم الأكثرية، ونحن (المسلمين المتمسكين) الأكثرية في كل بلدان الشرق الأدنى، فهل تريد الأقلية المتجردة النطلقة أن تحكمها فينا؟  
أين الديمقراطية إذن؟

الديمقراطية مشتقة من ديموس باليونانية، وديموس هو الشعب، والشعب يريد الحكومة الإسلامية  
فهل بعد هذا كلام؟

(ع)

دمشق

ظهرت الطبعة الرابعة الجديدة للمجلد الأول  
من كتاب

## وحي الرسالة

للأستاذ أحمد حسن الزيات

طبع طبعا أنيقا على ورق مقيل وقد  
بلغت عدد صفحاته خمسمائة صفحة ونيغاً  
وهو يطلب من إدارة الرسالة ومن جميع  
الكتبات وتمته أربعمون قرشاً عدا  
أجرة البريد

نضع قانوناً، مخالفين أحكام الإسلام في إقامة الدولة، وفي موضوع هذا القانون

هذا كلام واضح صريح مفهوم، صرت أستحي من إعادته ونشره، لكثرة ما قلناه ونشرناه. ولكن هؤلاء الناس لا يفهمونه أو هم لا يريدون أن يفهموه، وهو باطل في نظرم وسيبقى باطلاً إلى أن يقرؤوه باللغة الإنكليزية في مجلة تطبع في نيويورك أو سان فرانسيسكو، أو في أي قرية من قرى أمريكا، هنالك يصير حقاً ويهتفون له، ويميدونه ويفخرون بأنهم كانوا منتسبين (بالمصادفة) إلى هذا الدين العظيم

وإلا فهل يمكن أن تكون دولة بلادين؟ لا أقول لكم افروؤوا كتبنا ومباحث علمائنا. بل أحيلكم على العلامة دوركايم ليثبت لكم أن ذلك ضد طبيعة الإنسان وماذا تكون حال مصر لو خلت لا سمح الله من الدين كما يتمنى هؤلاء (المقلاء)؟!؟

إنه لا يبقى إلا القانون وازعا، والقانون يمثل الشرطي، فإن أنت لم يرك الشرطي فقد جاز لك أن تسرق وترزى وتعمل السبع الموبقات. وهذه كانت شريعة إسبرطة، كانت السرقة جائزة مالم تكشف، فأين هذا من خوف الله وازعا؟ إن المؤمن له من إيمانه شرطي مرافق له لا يفارقه، يمنعه من كل محرم. فهل من المصلحة يا حضرات المقلاء الكبار جدا، أن تمحوا هذا الوازع من النفوس؟

وماذا يضركم أو يضر النصراني أو اليهود أو الإنس أو الجن إن كان دين مصر الرسمي الإسلام؟ هل أمر الإسلام يوماً يظلم أحد من الرافقين والمخالفين أو أذن به؟ هل دعا إلى فاحشة؟ هل حارب ثقافة أو علماً؟ هل عارض إصلاحاً أو تقدماً؟

إن ذنبه أنه يحرم الزنا والفسوق والقمار والربا وسائر الفواحش والنفوس تحب هذه الأمور، وتود الانطلاق إليها بحرية كحرية الجنون الذي ينزع سراويله ويكشف عورته ويدخل المسجد، لا تريد من يقيد بها ويججزها

إنها الخلاف بين الحرية المجرمة والقيود، بين الجنون والمقل<sup>(١)</sup> فهل تريدون أن تترك العقل ونصير مجانين؟

(١) أصل مادة المقل والمكلمة في اللغة من المقل والمكلمة. وهما

كاليد لهداية